العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188

الحرب الباردة تندلع بين الدبيبة والبرلمان الليبي

دعوات للتظاهر في الشارع رفضا للاعتراف بسحب الثقة

أثار تصويت البرلمان الليبي بسحب الثقة من الحكومة الانتقالية وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال، غضب رئيسها عبدالحميد الدبيبة، حيث دعا المواطنين إلى الاحتجاج ضد القرار، ما ينذر حسب المراقبين ببداية حرب باردة بين المؤسستين في البلاد.

الدبيبة يشحن الأنصار ضد قرار البرلمان

طرابلس - تعهد رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة بإسقاط مجلس النواب الليبي بعد ساعات من إعلان المجلس سحب ثقته من الحكومة، واعتبارها حكومة تصريف أعمال.

وهذا ما يفتح جبهة حرب سياسية بين مؤسستين تحظيان بالاعتراف الدولي، ولكن الخلافات بينهما هي من جنس الخلافات التي ظلت سائدة لعدة سنوات بين شرق البلاد وغربها.

وأعلن الدبيبة أنه "سيواصل مساعيه لإنقاذ البلاد"، في إشارة إلى رفضه الاعتراف بسحب الثقة.

وقال مخاطبا متظاهرين تمت دعوتهم للاحتجاج، إن البرلمان "سيسقط ولن يكون ممثلا لليبيين بهذه الصورة، وسنصل إلى الانتخابات ونعدكم بأن تكون حرّة ونزيهة".

ووصف الدبيبة رئيس وأعضاء مجلس النواب الذين صوتوا على سحب الثقة بـ"المعطلين الذين لا يريدون إلا الحرب والدمار".

> عبدالحميد الدبيبة دعا المواطنين إلى التظاهر الجمعة القادم في خطوة تشير إلى أن الحرب الباردة سوف تزداد تفاقما

ودعا الدبيبة المواطنين من كافة المدن إلى التظاهر الجمعة القادم للتعبير عن رأيهم، وذلك في خطوة تشير إلى أن "الحرب الباردة"، أو حرب البيانات السياسية والتظاهرات بين الطرفين سوف تزداد تفاقما.

وكان البرلمان أقر سحب الثقة من حكومة الدبيبة بموافقة تسعة وثمانين صوتا من بين 113 حضروا الجلسة الثلاثاء، ودعوا الحكومة إلى مواصلة عملها "في إطار تسيير الأعمال" حتى موعد الانتخابات المقبلة، وذلك بعد أن رفض رئيس الحكومة وبعض الوزراء الحضور للمشاركة في استجوابات طلبها النواب في عدة قضايا تتعلق بميزانية الحكومة والاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.

ويدور الصراع حول القوانين التي يتعين أن تجرى هذه الانتخابات على أساسها، وبينما يريد مجلس النواب أن يتم انتخاب الرئيس المقبل عبر الاقتراع الشعبي المباشر، فإن الجماعات الموالية لتركيا وميليشيات طرابلس تريد أن يتم انتخاب الرئيس من جانب البرلمان، وذلك على غرار ما حدث في منتدى الحوار الليبي في تونس الذي انتهى الأمر به إلى صفقات لشراء أصوات المندوبين بلغ سعر بعضها 200 ألف دولار، مما ألزم الأمم المتحدة على استكمال الحوارات في جنيف.

وفي حين أقر البرلمان القانون الخاص بالانتخابات الرئاسية، إلا أن "المجلس الأعلى للدولة" الذي يرأسه خالد المشري، أصدر قانونا انتخابيا بديلا، مما يضع الطرفين أمام عقدة قد تؤدي إلى الإطاحة بموعد إجراء الانتخابات، مما يؤدي بدوره إلى سقوط التفويض الأممي عن الحكومة، ليتكرر النزاع نفسه حول الشرعية الذي ساد بين سلطة فايز السراج وسلطة مجلس النواب على مدار خمس سنوات.

ولم تلق خطوة البرلمان بسحب الثقة عن الحكومة، دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا التي قالت "إن حكومة الوحدة ستظل الإدارة الشرعية حتى يتم استبدالها من خلال عملية منتظمة بعد الانتخابات".

وأضافت أنه يتعين على مجلس النواب الانتهاء من قانون الانتخابات البرلمانية خلال الأسبوع المقبل "والإحجام عن أي عمل من شأنه أن يقوض العملية الانتخابية ووحدة البلاد وأمنها واستقرارها".

ولكن مجلس النواب يقول إنه هو الذي منح الثقة للحكومة في مارس الماضي، ويمتلك على هذا الأساس الحق بسحبها.

وحرب التسقيط المتبادل بين الطرفين تعني أن أطراف النزاع لن تعود قادرة من الناحية العملية على تدبير التوافقات بشأن الأسس القانونية وآليات إجراء الانتخابات من دون تدخل خارجي، تفرض التوافق عليها، وأحد أبرز أسباب اندلاع هذه الحرب هو أن جهود القاهرة لتسوية الخلافات لم تحقق النتيجة المرجوة منها، وهو ما يضع بعثة الأمم المتحدة أمام مسؤولية تدبير التوافق المطلوب، أو العودة إلى القاهرة من جديد.

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي استقبل رئيس البرلمان عقيلة صالح وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر في الرابع عشر من الشهر الجاري بحضور رئيس جهاز المخابرات المصرية العامة عباس كامل، للبحث في التسهيلات التي يمكن تقديمها لإجراء الانتخابات الليبية العامة في موعدها المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وامتنع الدبيبة الذي وصل إلى القاهرة بعد ذلك بيومين عن تقديم أي تعهدات قاطعة تتعلق بهذه الانتخابات وركز في مباحثاته مع الرئيس السيسي على آفاق الشراكة الاقتصادية بين مصر وليبيا، وهو ما اعتبره مراقبون محاولة لشراء صمت القاهرة عن بقاء حكومته أو السماح بإرجاء الانتخابات إذا لم تتوفر التوافقات القانونية بين طرفي الأزمة.

وبينما ركز الرئيس السيسي في محادثاته مع صالح وحفتر على "مواصلة مصر جهودها للتنسيق مع كافة الأشقاء الليبيين، بما يساهم في ضمان وحدة وتماسك المؤسسات الوطنية الليبية، وصولاً إلى إجراء الاستحقاق الانتخابي الهام برلمانياً ورئاسياً المنتظر، فضلاً عن منع التدخلات الخارجية، وإخراج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية"، فإن محادثات الدبيبة في القاهرة ركزت، على "نقل الخبرات المصرية ذات الثقل في مجالات إعادة الإعمار والتنمية لليبيا"، وتم الاتفاق على إعداد ثلاث عشرة اتفاقية مشتركة في مجالات "البنية التحتية والشباب والرياضة والتأمينات الاجتماعية والمواصلات والكهرباء والبترول".

وثمّن الرئيس السيسي أمام الدبيبة صدور قانون الانتخابات عن مجلس النواب الليبي، باعتبارها "خطوة مهمة على صعيد تنفيذ استحقاقات خارطة الطريق التي أقرها الليبيون، وصولاً إلى عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها المحدد بنهاية العام الجاري"، إلا أن الدبيبة لم يبد استعداده للأخذ بهذا القانون، وآثر أن يركز محادثاته في القاهرة على التعاون الاقتصادي، وهو ما أشار إلى أن القاهرة لم تتمكن من توفير قناعات مشتركة بين طرفي الأزمة، وأن لقائي الفريقين كانا وكأن كلا منهما يتعلق بقضايا بلد آخر.

أخنوش يختار ائتلافا ثلاثيا للحكومة المغربية

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلن عزيز أخنوش رئيس الحكومة المكلف من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس الأربعاء، عن أغلبيته الحكومية المكونة من تحالف ثلاثي يضم حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة، إلى جانب التجمع الوطني للأحرار.

وجاء ذلك خلال لقاء صحافي مشترك بالرباط جمع أخنوش أمين عام التجمع الوطني للأحرار مع عبداللطيف وهبي أمين عام الأصالة والمعاصرة ونزار بركة أمين عام الاستقلال.

وأكد أخنوش حرص الأحزاب الثلاثة على تشكيل حكومة متماسكة وفعالة لتباشر عملها في التزام تام، قائلا "إن هذه التنظيمات السياسية نجحت في إقناع الناخبين، وهي أحزاب نتقاسم معها الشيء الكثير تاريخيا وفي الحاضر والمستقبل. كما أن برامجنا الانتخابية تتقاطع بشكل كبير".

وتشترك الأحزاب المذكورة في سعيها إلى تشكيل حكومة قوية ومنسجمة وتتوفر على رؤية مستقبلية شاملة ولها رغبة في التغيير وتحقيق النجاعة في الأداء، لإنجاح مساعي الإصلاح التي يقودها الملك محمد السادس، واستحضار سقف مطالب المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار الظرفية الاقتصادية الصعبة في ظل استمرار انتشار جائحة كورونا.

وأكد نزار بركة، رئيس حزب الاستقلال، في هذا السياق القطع مع السياسات التي بلغت مداها، وأن الأغلبية الحكومية مدعوة لصياغة برنامج إصلاحي يأخذ بعين الاعتبار البرامج الانتخابية للأحزاب الثلاثة المشكلة للحكومة، والتفاعل مع انتظارات المواطنين واستحضار المستقبل مع الحرص على تنزيل النموذج التنموي الجديد.

وأفادت شريفة لموير، الباحثة في العلوم السياسية، بأن "التحالف يحظى بأغلبية مريحة ومنسجمة إلى حد ما وفق ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات، خاصة أن عروض التحالفات لرئيس الحكومة المعين أخنوش اقتصرت على الأحزاب المتصدرة للانتخابات".

وأشارت لموير في تصريح لـ"العرب" إلى أن "المسؤولية الكبرى تتركز أساسا في الأسماء التي سيتم اختيارها والتي من المتوقع أن تكون في مستوى الحدث الذي يتطلع إليه المغاربة، للعمل على تنزيل البرامج التي كانت قد أعلنت عنها هذه الأحزاب".

وبعد انتهاء مشاوراته مع الأحزاب السياسية، أكد أخنوش أن "المفاوضات مرت في أجواء من المسؤولية وفق منهجية ديمقراطية واحتراما لثوابت الأمة"، مبرزا أن "الأسماء التي سيتم اقتراحها على العاهل المغربي ستتحلى بصفات الكفاءة والمصداقية والأمانة".

وقال "إننا سنواصل النقاش لإخراج مقترح الهيكلة الحكومية والتشكيلة الوزارية قصد عرضها على أنظار الملك محمد السادس وسنقترح أسماء تتميز بالكفاءة والمسؤولية والأمانة".

ومن شأن الاقتصار على ثلاثة أحزاب أن يعطي للتحالف الحكومي نوعا من الانسجام افتقدته الحكومات السابقة على الأقل تلك التي قادها العدالة والتنمية لولايتين، ومن المفروض أن يستمر التحالف الحكومي لخمس سنوات مقبلة برئاسة عزيز أخنوش، بفضل أغلبية مريحة في البرلمان، ستمنحه دفعة قوية في تنزيل الوعود والإصلاحات التي بشر بها المغاربة في حملته الانتخابية.

وأكد كل من رئيسي حزب الأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهبي وحزب الاستقلال نزار بركة، حرصهما على تشكيل أغلبية منسجمة وقوية تتناسب مع الرؤية المستقبلية للملك وتطلعات المواطنين، حيث قال بركة "لأول مرة يتم الإعلان عن التحالف الحكومي قبل توزيع القطاعات".

شريفة لومير

> التحالف يحظى بأغلبية مريحة ومنسجمة إلى حد ما

وأوضحت شريفة لومير أن "الأحزاب الثلاثة تحمل رهانا كبيرا لدى المغاربة على مختلف الأصعدة أهمها الاقتصادي والاجتماعي والحريات، خاصة وأنها كانت قد رفعت سقف وعودها للمواطن المغربي خلال الحملة الانتخابية".

ودعا عبداللطيف وهبي إلى التعاون بين مكونات الأغلبية، لاختيار المسؤولين في الحكومة، وأن يتم التعامل بـ"مسؤولية مشتركة"، و"تكون الحكومة منسجمة في سلوكها، ومواقفها".

وتنتظر حكومة أخنوش العديد من الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أبرزها تحقق الإقلاع الاقتصادي بعد جائحة كورونا، والتعامل الإيجابي مع ملف البطالة وإصلاح قطاع الصحة والتعليم، وتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وغيرها من الملفات.

ويستند التحالف الحكومي الثلاثي على أغلبية حكومية قوية بـ271 مقعدا برلمانيا من أصل 395 مقعدا في مجلس النواب، حيث يتكون قائد الائتلاف التجمع الوطني للأحرار من 102 مقعد والأصالة والمعاصرة من 88 مقعدا، والاستقلال من 81 مقعدا، وهي أغلبية مريحة، ويبقى للمعارضة 124 مقعدا والتي ستتشكل من الأحزاب المتبقية.

وترى لموير أن "الآمال الكبيرة التي يعقدها المغاربة على هذه الحكومة اليوم، قد تضيق الخناق على هذا التحالف، الذي أظهر انسجاما كبيرا مقارنة بما شهده تشكيل حكومة العثماني، في حالة ما أخلفت أحزابه الوفاء بوعودها، وقد تؤدي إلى احتمال نشوب خلافات بين مكوناته، وقد تحمل المسؤولية على عاتق الحزب الذي يقود التجربة الحكومية".

ناشط جزائري معارض يضع السلطة في حرج أمام القضاء

صابر بليدي

الجزائر - رفع الناشط السياسي الجزائري المعارض رشيد نكاز دعوى قضائية ضد وزير العدل السابق بلقاسم زغماتي، متهما إياه بجملة من الخروقات والتجاوزات القانونية في حق القانون واستغلال الوظيفة وإلحاق الضرر بالأشخاص والمناضلين السلميين، الأمر الذي يشكل حرجا للسلطة أمام الرأي العام ويضعها في موقف إثبات وجاهة الممارسات التي تطبقها تجاه المعارضين لها، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة.

وبيّنت المذكرة التي تقدم بها فريق الدفاع لقضاء العاصمة أن رئيس الحركة من أجل العدالة ومحاربة الفساد رشيد نكاز رفع دعوى قضائية ضد وزير العدل السابق بلقاسم زغماتي المعين مؤخرا سفيرا لدى جمهورية التشيك، يتهمه فيها بممارسات توصف بـ"الخطيرة"، على غرار عدم دستورية التعيين في منصب وزير العدل، وعدم دستورية وشرعية قرار تعيين القضاة، وانتحال الوظائف والألقاب والأسماء وإساءة استعمالها، وبطلان الإجراءات المتخذة ضد خمسة عشر ألف جزائري تم توقيفهم خلال عهدة الوزير المذكور.

وكان الناشط السياسي المعارض أحد الذين طالتهم متابعات السلط القضائية، حيث حكم عليه في إحداها بالسجن، قبل أن يستفيد من قرار عفو رئاسي، كما يكون قد تعرض لمضايقات وممارسات غير قانونية داخل المؤسسات العقابية التي قضى فيها فترة سجنه، كما قدم حينها شكوى من داخل السجن بسبب ما أسماه "سوء التغذية" الذي يتعرض له السجناء، وأعرب عن رغبته في التبرع بنصف مليون دولار من ماله الخاص لتحسين وجبات السجناء.

وسبق له أن أعرب عن رغبته في خوض غمار الانتخابات الرئاسية التي جرت العام 2014، وفاز بها الرئيس السابق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، حيث تنازل حينها عن جنسيته الثانية (الفرنسية) امتثالا لأحكام قانون الانتخابات، لكنه لم يستوف آنذاك شروط الترشح بحسب الهيئة المنظمة، لكنه صرح بأن "أوراق التوقيعات سرقت من ملفه من مبنى المجلس الدستوري".

بلقاسم زغماتي يواجه حزمة من الاتهامات

> الشكوى التي رفعها رشيد نكاز تتضمن اتهامات لبلقاسم زغماتي بمحاولة القتل العمد وعرقلة السير الحسن للعدالة

ولفتت العريضة التي رفعها فريق الدفاع بقيادة المحامي ياسين خليفي إلى أن موكلهم يتهم وزير العدل السابق الذي كان يحظى بدعم قائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، إلى أن الوزير المذكور متهم بالاعتداء على الحريات وممارسة التعذيب، والمعاملات القاسية والمهينة لكرامة الأفراد.

وأضافت "الشكوى تتضمن اتهامات للوزير بلقاسم زغماتي بالاحتجاز التعسفي ومحاولة القتل العمد، وعدم مد يد المساعدة لشخص في حالة خطر، وعرقلة السير الحسن للعدالة".

وتترجم القضية المرفوعة ضد أحد رجالات السلطة الجديدة في البلاد، ما بات يعرف بـ"تدهور وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، واستمرار السلطة في ممارساتها القمعية ضد المعارضين لها، مما أدى بمنظمات حقوقية دولية ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى رفع ملاحظات وتنديدات بالسلطة الجزائرية".

ومهما يدور حولها من تسجيل مخالفات ثقيلة من طرف قطاع العدالة الذي كان يديره الوزير المذكور، فإن القضية تبقى ذات طابع رمزي وتنطوي على مدى استعداد السلطة للنزول من أجل خضوعها للمساءلة وامتثالها للقوانين الناظمة، فسقوط العشرات من رموزها خلال السنوات الأخيرة لا يعكس ثقل وقوة جهاز القضاء بقدر ما يفضي إلى تصفية حسابات سياسية بين الأجنحة المتصارعة، ورحيل الرئيس السابق دون محاكمة أو مساءلة رغم مسؤوليته السياسية والأخلاقية يؤكد ذلك.

وكان العديد من رموز السلطة المسجونين قد حملوا المسؤولية أمام المحققين والقضاة للرجل الأول في الدولة الرئيس الراحل بوتفليقة، غير أنه ظل بعيدا عن المساءلة وحظي بحماية سياسية من طرف السلطة التي خلفته، وهو سيناريو غير مستبعد في قضية وزير العدل السابق بلقاسم زغماتي المعين مؤخرا في منصب سفير الجزائر في جمهورية التشيك.

وكان القضاء الجزائري قد أسس مؤخرا ما يعرف بـ"القطب الجزائي المتخصص" للنظر في القضايا المتصلة بنشاط المعارضين والملفات المتعلقة بتحرك عناصر وخلايا تنظيمي استقلال منطقة القبائل "ماك" و"رشاد" المصنفين كحركتين إرهابيتين، الأمر الذي اعتبره حقوقيون "محكمة خاصة غير شرعية تمارس مهامها خارج النصوص العادية، تعيد إلى الأذهان سيناريو المحكمة الخاصة التي أنشئت في تسعينات القرن الماضي لمعالجة قضايا الإرهاب".

وظل رشيد نكاز يمثل أحد وجوه الحراك الشعبي إلى غاية إيداعه السجن أين قضى عقوبة تقارب العام، ثم أطلق سراحه وبقي بعيدا عن الأنظار بسبب ما يصفه بـ"التضييق الأمني المطبق عليه من طرف السلطة".